الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 13 أبريل 2022 م | 12 رمضان 1443 هـ | الأربعاء | No. 4247

الحذر والترقب يسيطران على التعاملات

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها وتتلون بالأخضر

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 0ر76 نقطة ليبلغ مستوى 8243ر62 بنسبة ارتفاع بلغت 0ر01 في المئة.

وتم تداول 150ر9 مليون سهم عبر 10376 صفقات نقدية بقيمة 45ر6 مليون دينار (نحو 155 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0ر31 نقطة ليبلغ مستوى 6415ر45 نقطة عبر تداول 82ر8 مليون سهم في صفقة نقدية بقيمة 11ر7 مليون دينار (نحو 39ر7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 0ر96 نقطة ليبلغ مستوى 9134ر14 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر01 في المئة عبر تداول 68ر14 مليون سهم في 5828 صفقة بقيمة 33ر8 مليون دينار (نحو 114ر9 مليون دولار).

وفي موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 40ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6632ر64 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر61 في المئة عبر تداول 61 مليون سهم في 2678 صفقة نقدية بقيمة 8ر9 مليون دينار (نحو 30ر2 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 150.97 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 10.376 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 45.61 مليون دينار بتراجع نسبته 54.1 % عن سيولة أمس الأول البالغة 83.14 مليون دينار.

وارتفعت مؤشرات 4 قطاعات أمس يتصدرها الطاقة بنمو معدله 2.75 %، بينما تراجع 8 قطاعات أخرى بصدارة التكنولوجيا بانخفاض نسبته 6.75 %، في حين إستقر قطاع المنافع وحيدا.

وجاء سهم "بيت الطاقة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 18.47 %، فيما تصدر سهم "صلبوخ" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 23.05 %.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 6.04 مليون دينار مُتراجعاً بواقع 0.20 %، يليه سهم "الكويت الوطني" بقيمة 6.02 مليون دينار مُرتفعاً بنحو 0.57 %.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إنه على الرغم من أن المؤشر العام للسوق استطاع أن يُغلق على ارتفاع طفيف لكن يبدو أن هناك ترقب وحذر بعض الشيء حيال التعاملات في جلسة أمس.وأوضح دياب أن الأسواق العالمية تراجعت مع ارتفاع عائدات الخزانة في ظل المخاوف حيال معدلات التضخم المرتفعة والتباطؤ الاقتصادي العالمي المتوقع على إثر الصراع العسكري المستمر بين روسيا وأوكرانيا، فيما أسعار النفط لا تزال متأرجحة لكنها تحتفظ بمستويات جيدة تعود بالفائدة على ميزانيات دول المنطقة ومنها الكويت.

من ناحية أخرى، بحسب دياب، هناك انتظار للنتائج المالية للشركات المدرجة عن الربع الأول من العام الحالي بعد أن حققت تلك الشركات أداءً مميزاً عن العام 2021 بأكمله.

على جانب اخر أوصى مجلس إدارة شركة الصلبوخ التجارية في اجتماعه، بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن التوصية بالانسحاب في الوقت الراهن وحتى يتم الانتهاء من إعادة هيكلة الشركة، وذلك وفق النظم والإجراءات المعمول بها.

كانت خسائر "الصلبوخ" ارتفعت في العام الماضي بنسبة 51.7 % إلى 2.213 مليون دينار، مقارنة بخسائر عام 2020 البالغة 1.459 مليون دينار.وأرجعت الشركة خسائر العام الماضي إلى تعطيل الأعمال خلال فترة التوقف بسبب فيروس كورونا، وكذلك استمرار تأثر الطلب في الأسواق الخارجية وزيادة حدة المنافسة مع الارتفاع في قيمة التكاليف مما أثر على ربحية العمليات.

جلسة خضراء للبورصة

«بيتك» شريك رئيسي في نجاح حملة «لنكن على دراية»

الرشود: حماية بيانات العملاء وتوفير خدمات مصرفية آمنة أحد عناصر قوة البنك

عبد الوهاب الرشود

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" بالتكليف، عبد الوهاب عيسى الرشود، إن حماية بيانات العملاء وتوفير أفضل الخدمات المصرفية الرقمية الآمنة لطالما شكّل أولوية لدى "بيتك" وهو أحد عناصر قوته.

وأضاف الرشود أن "بيتك" يواكب ويتبنى الأنظمة الأمنية المخصصة لحماية بيانات العملاء التي تتماشى مع أفضل المعايير العالمية المطبقة في هذا المجال، مبينا انذ ذلك جزء من استراتيجية "بيتك" للتحول الرقمي.

وأكد الرشود أن "بيتك" شريك رئيسي في نجاح حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي للعام الثاني بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، مضيفاً أن أهداف الحملة تتماشى مع جهود "بيتك" في حماية بيانات عملائه، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وإيمانه بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتحقيق أفضل استفادة من الخدمات المصرفية على تنوعها وشموليتها.

وأوضح أن جهود التحول الرقمي المتسارعة في الصناعة المصرفية في المنطقة والعالم ترافقت مع تعزيز استراتيجيات الأمن السيبراني لتجنب عمليات الاحتيال الالكتروني.

وفي هذا السياق، أكد الرشود أن "بيتك" اعتمد استراتيجية متعددة الطبقات للأمن السيبراني، الأمر الذي يضمن سلامة الأصول الرقمية للبنك، فضلاً عن تطبيقه أفضل سبل التحوط مثل المراجعة الدائمة للنظم الخاصة بالبنك، وتقييم أمن وسلامة الخدمات التي يوفرها البنك لعملائه إلكترونيا، وتفعيل الرقابة والضوابط الرقابية، وغيرها من التدابير التي تعزز الأمن السيبراني.

ولفت إلى أنه مع تفشي جائحة (كوفيد-19)، شهدت الخدمات الإلكترونية والعمليات المصرفية الرقمية ارتفاعاً ملحوظاً وتزامن ذلك مع زيادة المخاطر السيبرانية وعمليات الاحتيال الإلكتروني. بالتالي، كان لابد من رفع الوعي لدى العملاء بهذه التحديات والتصدي لعمليات الاحتيال الإلكتروني بعدم مشاركة أي معلومات سرية، مثل أرقام الحسابات والبطاقات البنكية وكلمات المرور ورموز التعريف الشخصي ورموز الأمان الموجودة خلف البطاقات، وتجنب الرد على أي مكالمات هاتفية أو رسائل مشبوهة قد تصلهم سواء رسائل نصية قصيرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما إذا كان رقم المُرسل غير معروف أو من أشخاص مجهولين.

ندوات تثقيفية

وأشار الرشود إلى أن الندوات التثقيفية والرسائل التوعوية التي يواظب "بيتك" على نشرها عبر موقعه الإلكتروني أو حساباته عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر جزءاً مهماً من جهوده الرامية إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية وعمليات الاحتيال المتزامنة مع توسع البنوك في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو من خلال الهواتف الذكية.

وتستهدف حملة "لنكن على دراية" التوعية بحقوق العميل الخاصة بعمليات التمويل الشخصي سواء القروض الاستهلاكية أو السكنية، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، والبطاقات المصرفية المتنوعة، وطرق تفادي التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ "تكييش القروض" والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها من المواضيع والقضايا المهمة.

تجدر الإشارة إلى أن حملة "لنكن على دراية" التوعوية، التي تستمر للعام الثاني على التوالي، ترمي إلى نشر الثقافة المصرفية بين جميع أفراد المجتمع، وزيادة وعي الجمهور بأهم المواضيع المالية وكيفية حماية الأصول من عمليات الغش والاحتيال، إلى جانب توضيح دور القطاع المصرفي بشكل عام والمنتجات المصرفية التي يقدمها بشكل خاص، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعليمات والنصائح ونشرها بشكل دوري عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي.

«ضمان» و«اتحاد مصارف الكويت» يبحثان سبل التعاون والتكامل المشترك

انطلاقا من التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، قامت شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) بعقد اجتماع مع اتحاد مصارف الكويت لبحث سبل التعاون والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وضم اللقاء أمين عام اتحاد مصارف الكويت الدكتور حمد الحساوي والرئيس التنفيذي لشركة ضمان ثامر عرب.

وتم أثناء اللقاء التأكيد على الدور الفاعل والملموس لاتحاد مصارف الكويت في مختلف المجالات التنموية المالية والاقتصادية والمجتمعية بما يساهم في تحقيق خطة التنمية الوطنية بناء على رؤية كويت جديدة 2035، واستعراض دور شركة ضمان باعتبارها أحد أهم مشاريع ركيزة الرعاية الصحية عالية الجودة ضمن هذه الرؤية، وكذلك مساهمة شركة ضمان في توفير الضمان الصحي الإلزامي للمقيمين من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص ومن بينها البنوك حال انتقال المستفيدين من خدمات الضمان الصحي من وزارة الصحة إلى الشركة.

وخلال اللقاء، أكد الدكتور حمد الحساوي على الدور الحيوي والهام الذي تلعبه البنوك الكويتية في دعم مختلف القطاعات والمشاريع والشركات والاستثمارات، وكذلك دعم المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني ككل، وذلك في إطار جهود الاتحاد لدعم وتطوير الأداء المصرفي في دولة الكويت بما يحقق الوفاء بمتطلبات اقتصاد الدولة ودعم إرساء ركائزه النقدية والمالية، مبيناً أن القطاع المصرفي في الكويت يشكل قاعدة أساسية في اقتصاد الدولة ويسعى إلى تنمية المجتمع مما يعني ضرورة صحة وسلامة موظفي البنوك ككل بالتعاون مع مختلف الجهات بما فيها شركة ضمان التي ستتولى مستقبلا تقديم خدمة الضمان الصحي الإلزامي لموظفي القطاع الخاص وأسرهم.

بدوره أعرب الرئيس التنفيذي لشركة ضمان السيد ثامر عرب عن إيمانه بالشراكة مع المؤسسات والهيئات المختلفة، وخصوصاً اتحاد مصارف الكويت باعتباره يمثل قطاعاً هاماً وحيوياً له مساهماته المتعددة في جوانب مختلفة في الدولة، حيث إن القطاع المصرفي يعد أحد المحفزين الرئيسيين للنمو في الكويت عبر مساهمته التنموية في العديد من المجالات، وتتطلع شركة ضمان إلى دعم هذا القطاع المصرفي من خلال تقديم الرعاية الصحية المتكاملة التي تولي اهتماماً كبيراً لرفع مؤشرات الرعاية الصحية من خلال الوقاية والوعي المجتمعي لتحقيق الرعاية الصحية المتكاملة لكويت جديدة مع كون الشركة أول مؤسسة رعاية صحية في الشرق الأوسط تعمل بنظام الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (PPP) وأول جهة في الشرق الأوسط تقدم خدماتها بالنظام المتكامل للمحافظة على الصحة (HMO) من خلال توفير الضمان الصحي مع منظومة متكاملة من مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات التي تضم العديد من التخصصات الطبية والخدمات ذات العلاقة.

«المركزي»: طرح سندات وتورق بـ 240 مليون دينار

بهدف تسهيل التحويلات الدولية الفورية والآمنة إلى أكثر من 25 دولة

طرح بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار، وبمعدل عائد 1.625% يعد الأعلى منذ مارس 2020.

وحسب البيانات المنشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 11.93 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه بلغ 2.86 مليار دينار.

وبلغ أجل تلك السندات 6 أشهر؛ إذ تستحق في 11 أكتوبر 2022؛ وذلك وفق المركزي.يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

عمومية «السور» تقر توزيعات الأرباح السنوية

أقرت عمومية شركة السور لتسويق الوقود في اجتماعها، توصية مجلس إدارة الشركة بخصوص توزيعات الأرباح المقترحة لعام 2021.

وقالت "السور" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن العمومية أقرت توصية المجلس بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 5 فلوس للسهم الواحد، بإجمالي قدره 2.023 مليون دينار.

وأوضحت أن الأرباح تستحق للمساهمين المُقيدين بسجلات الشركة بتاريخ الاستحقاق في 28 أبريل 2022، على أن يتم توزيع الأرباح يوم 11 مايو المقبل.

كما أقرت العمومية اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة أعضاء المجلس بقيمة 60 ألف دينار؛ وذلك عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

«برقان» يطلق خدمة تحويلات دولية سريعة بالتعاون مع «ماستركارد»

أطلق بنك برقان بالشراكة مع ماستركارد في الكويت خدمة تحويلات دولية سريعة (Fast International Transfers) لتأمين تحويلات مالية دولية فورية وآمنة. وتعتبر هذه الخطوة تقدما جديدا في خطة البنك المستقبلية التي تهدف لاعتماد خدمات رقمية أكثر تطورا وحلولا تكنولوجية رائدة في المجال المالي لتعزيز تجربة العملاء المصرفية.

وسوف يتيح بنك برقان لعملائه من خلال هذه الشراكة مع ماستركارد للخدمات العابرة للحدود (Mastercard Send) إمكانية إجراء تحويلات دولية فورية، آمنة وسهلة على مدار الساعة، عبر موقعه الإلكتروني أو تطبيق برقان. وتعتبر هذه الخدمة نقلة نوعية في عالم الخدمات الرقمية، إذ تمكن العملاء من تحويل الأموال بعملات مختلفة الى أكثر من 25 دولة حول العالم بما في ذلك مصر والمملكة المتحدة وبنغلاديش وسريلانكا والفلبين وباكستان وسنغافورة وتايلاند ودول الإتحاد الأوروبي. ومن مميزات خدمة Fast International Transfers الشفافية العالية في عملية التحويل، عدم دفع أي رسوم إضافية، أسعار صرف تنافسية، وإمكانية تتبع التحويلات وفقاً لأعلى معايير الأمان العالمية.

وقد صرّح دينيز جنكيز – رئيس إدارة الخدمات المصرفية الرقمية للمجموعة في بنك برقان، حول إطلاق الخدمة قائلا: "لقد مكنتنا الشراكة مع ماستركارد من توفير خدمة تسهل التحويلات المالية الدولية الفورية لعملائنا والتي نعلم أنها ضرورية لتحقيق الشمول المالي والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي. وقد أصبح بإمكان عملائنا من خلال منصة Cross Border من ماستركارد إرسال واستلام الأموال دوليًا بكل سهولة في وقت قياسي وبخدمة تضمن أعلى المعايير الأمنية".

كما علّق سودهير أيير – نائب الرئيس في شركة ماستركارد للخدمات العابرة للحدود في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية – حول الشراكة بين ماستركارد وبنك برقان ، قائلا : "يساعد هذا التعاون مع بنك برقان شركة ماستركارد على التوسّع في نشر أبسط تقنيات التحويل المالي الدولي، والأكثر أماناً." كما أضاف "تتيح خدمة Fast International Transfers– الجديدة تحويل الأموال لأكثر من 25 دولة عبر منصات البنك الرقمية. وسوف تُحدث هذه الخطوة تغييرا حقيقيا وجوهريا في عالم التحويلات المالية وتعطي دافعاً كبيراً لنمو الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في منطقتنا. وبفضل توسيع مجال نقاط الاستلام، يمكن للمستفيدين من هذه الخدمة الآن الحصول على أموالهم بشكل أسرع خلال دقائق فقط".ويدعم إطلاق خدمة Fast International Transfers خطة بنك برقان الاستراتيجية الرامية لتوفير حلول رقمية مبتكرة تتماشى مع احتياجات العملاء وأسلوب حياتهم.